

تعدد المصطلح  
و تداخله

د. خالد بسندي<sup>(۱۰)</sup>

مسألة المصطلح من أهم مفاتيح العلم؛ فتعدد المصطلح وتداخله غدا مشكلة أدت إلى تعدد التشبث. فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، وتحمل أحياناً كثيرة مفهوماً واحداً. ومن هذه المصطلحات التي تبدو في ظاهرها من المترادفات: الاستغناء، والاكتفاء، وسد المسد رغم أن الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواقفه عن المصطلحين الآخرين – كما ذكر عبد الله بابير<sup>(2)</sup> – لكن القداماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيرد، والعكس أيضاً. وهذه ظاهرة، أي تعدد المصطلح، تتكرر في تراثنا اللغوي، نحو خلطهم – أحياناً – في مصطلحات الرفع والضم، والنصب والفتح مثلاً. ويرى الدكتور علي الحمد أن ما أوقع القداماء وبعض المحدثين في ذلك أنهم اعتمدوا – أحياناً – الدلالة اللغوية في استخدام مصطلحاتهم، فعذبوا مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرقوا بين هاتين وبين المصطلح<sup>(3)</sup>. ومن هذه المصطلحات التي هي موضع دراستنا الحشو، والزيادة، واللغو، والاعتراض، وما يرادفه (الانتفاء، والاحتراز، والاحتراس، والتطويل، والتذييل...)، ومن خلال تصفح بعض كتب اللغة وجدت تفاوتاً في استخدام هذه المصطلحات على النحو التالي:

- 1 - استخدم الخليل (ت 175 هـ) مصطلح الحشو واللغو والتوكيد والزيادة<sup>(4)</sup>.
- 2 - كذلك استخدم سيبويه (ت 180 هـ) مصطلح الحشو واللغو والتوكيد والزيادة<sup>(5)</sup>.
- 3 - وأطلق المبرد (ت 286 هـ) مصطلح الزيادة<sup>(6)</sup>.

\* جامعة الملك سعود.

(2) عبد الله باباير، ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الأستاذ الدكتور علي الحمد، قسم اللغة

العربية، جامعة اليرموك، الأردن، 1993.

(3) على توفيق الحمد، في المصطلح العربي، *free web sit hostin free servers. Com* الصفحة الخامسة (الإنترنت).

(4) إخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحر، ص 263، 288، 316.

(5) مسيو پنه، الكتاب، 140/3، 221/4 - 226.

(6) المبرد، المقضب، 183/1، 137/4.

4 - وأضاف ابن جني (ت 392هـ) مصطلح الاحتياط والتمكين<sup>(1)</sup>. أما قول القائل بأن (لا مشاحة في الاصطلاح) فيحتاج إلى فضل تأمل؛ لأن "الناظر في العصر الراهن يرى من أمامه مشاحات كثيرة غدت إزاءها قضية المصطلح عندنا، وربما عند غيرنا، إحدى مشكلات العمل النقدي التي كثيراً ما تصدم الناقد الأدبي المختص؛ بله القارئ العادي"<sup>(2)</sup>.

## أولاً: الحشو والزيادة واللغو

الحشو مصدر للفعل الثلاثي حشا بمعنى ملأ، "ومنه ما يملأ به الوسادة"<sup>(3)</sup> وهو زيادة في الكلام يمكن الاستغناء عنه، كما أنه "الزائد الذي لا طائل تحته"<sup>(4)</sup> وورد مصطلح الحشو متناثراً في مؤلفات اللغة إضافة إلى ألفاظ أخرى لا يراد منه ظاهر لفظه في كثير من الأحيان، ولا المعنى الذي يتبادر إلى ذهن من دلالاته اللفظية التي تعطي طابع الفساد والعيب بل يراد من الحشو— كما أثبتته العلماء في مؤلفاتهم — ما كان دخوله في الكلام وخروجه سواء دون أن يغير أصل المعنى الثابت بل يمنحه معنى إضافياً. ويبدو أن النحاة قد عولوا في إطلاقهم لهذا الاصطلاح (الحشو) على أمرين:

أولهما: استغناء التركيب عنه سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً من حيث الإعراب ليس غير، يعتمدون في ذلك على أقيسة النحو وضوابطه، وبينون على نماذج لم يرد فيها الحشو.

ثانيهما: أن المحشوّ فيما يخص زيادة الحروف في التركيب<sup>(5)</sup> يخرج عن إفادة معناه الخاص إلى إفادة معنى أكدّه النحاة بقولهم يفيد التوكيد والتقوية. ووجود الحشو في التركيب لم يكن عبثاً بل له معنى ثابت في سياق الجملة،

وأمام هذا التذبذب في إطلاق هذه المصطلحات وجدت الخليل بن أحمد قد استخدم مصطلح (حشو) في الحديث عن بعض الآيات، وذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾<sup>(6)</sup>. فذكر أن معناه: آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً. ويبين أنه "لا موضع للواو ههنا إلا أنها أدخلت حشواً"<sup>(7)</sup>. وذكر في موضع آخر أن (لا) حشو مثل قول الله جل وعز: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تُسْجِدُ﴾<sup>(8)</sup>. فمعناه أن تسجد<sup>(9)</sup>. و" (لا) التي للصلة قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسَمُ﴾"<sup>(10)</sup> معناه أقسم،

(1) ابن جني، الختائص، 103/3 - 108.

(2) أحمد محمد وبسر، الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية، كتاب الرياض، مؤسسة اليعاقبة، الرياض، ط 1، 2003م، ص 35.

(3) الشرف عني الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 50.

(4) المرجع السابق، ص 50.

(5) د. علي النوري، حروف المعاني وزيادتها في التركيب، ص 348.

(6) سورة الأنبياء، آية 48.

(7) الخليليا بن أحمد، الجمال في النحو، ص 288.

(8) سورة الأعراف، آية 2، 1.

(9) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص 301، 302.

(10) سورة القيامة، آية 20/.

و(لا) صلة<sup>(1)</sup>.

وكذلك نلاحظ أن سيبويه (ت 180هـ) تابع الخليل في إطلاق هذه المصطلحات. فقد استخدم مصطلحات (حشو) و(زيادة) و(لغو) في الكتاب عند حديثه عن الحروف المقحمة، لأنه كان ينظر إلى تأثير هذه الحروف فيما بعدها<sup>(2)</sup>، وذلك في قوله في زيادة (إن): "وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل"<sup>(3)</sup>، واللغو عنده ما لم يُحدث إذا جاء شيئاً من العمل لم يكن قبل أن يجيء. ويقول في حديثه عن (ما) في قوله تعالى: «فبما نقضهم ميثاقهم»<sup>(4)</sup> "وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"<sup>(5)</sup>. وذكر الحشو في المقام نفسه بقوله: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو"<sup>(6)</sup>. كما استخدم مصطلح (حشو) عند حديثه عن (لا)، وذلك قوله: "فمما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله تعالى: «لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون»"<sup>(7)</sup>. فعدّ (فيها) حشواً فصل بين (لا) واسمها مع أن له موقعاً إعرابياً وارتباطاً نحوياً، وهذا لا يحسن إلا أن تعيد لا الثانية، لأنه جعل جواباً، ولم تجعل لا بمنزلة ليس؛ لوجود الفصل<sup>(8)</sup>. وتابع النحاة الخليل وسيبويه في إطلاقهم هذه المصطلحات، الأمر الذي دفع ابن يعيش (ت 643هـ) إلى إرجاع تعدد المصطلحات إلى اختلاف المدارس، فالبصريون يعبرون بالزيادة واللغو؛ والكوفيون بالصلة والحشو. وذلك في قوله: "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"<sup>(9)</sup>. مع أن المر على غير ما ذكر فهذه المصطلحات وجدت عند البصريين كما وجدت عند الكوفيين وليست خاصة بمدرسة دون أخرى. ويبدو أن هذه المصطلحات أكثر ما تطلق عند النحاة على زيادة الحروف، ويكون دخولها وخروجها سواء، لا تغير أصل المعنى بل تمنحه معنى إضافياً أكدته النحاة بقولهم تفيد التوكيد وبينه ابن جني بالإحاطة والتمكين. وعليه فمصطلح الحشو واللغو والزيادة مصطلحات نحوية ترتبط بالتركيب، وتسيطر عليها فكرة العامل.

أما الحشو عند البلاغيين فهو عند قدامة بن جعفر (ت 327هـ) "أن يحشى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن"<sup>(10)</sup>. مثال ذلك ما قاله أبو عدي القرشي<sup>(11)</sup>:

(1) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص 302.

(2) سيبويه، الكتاب، 111/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 220/4.

(4) سورة النساء، آية 155.

(5) سيبويه، الكتاب، 221/4.

(6) سيبويه، الكتاب، 111/3.

(7) سورة الصافات، آية 47، انظر: سيبويه، الكتاب، 299/2.

(8) سيبويه، الكتاب، 297/2 - 299.

(9) ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 128/8.

(10) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ص 218.

(11) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 218.

نحن الرؤوس، وما الرؤوس إذا سمت  
ففي المجد للأقوام كالأذناب  
فقوله (للأقوام) حشو لا فائدة فيه مع أنه غير مفسد للمعنى. وهو من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن وقال مصقلة بن هبيرة<sup>(1)</sup>:  
أكنني إلى أهل العراق رسالة  
وقوله (حُيِّتَ) حشو لا منفعة فيه.

وبين الحاتمي (ت 388هـ) أن الحشو "باب لطيف جداً لا يتيقظ له إلا من كان متوقد القريحة متباصراً الآلة طباً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر منصرفاً في معرفة أفاقه"<sup>(2)</sup> فهو كما بين الحاتمي فن لطيف للشاعر أو الكاتب المتبحر بأساليب المجاز، العارف بأسرار الشعر وأنواعه وأحواله، المتفهم لمعانيه. أمّا أن يضع الشاعر لفظة أو جملة في شعره دون أن يعي ذلك فهذا ابتعاد عن المعرفة. وشبّه من يحتاج هذا اللون بالمقاتل في المعركة يكون حذراً متيقظاً شجاعاً يحسن التصرف، وهذا شأن المستخدم للحشو، فعليه أن يكون واعياً لما يستخدم وأين يستخدم حتى استخدامه للحشو من الضرب المحمود الذي يعطي معنى، ويساق لهدف أراده، وحينها يكون الشاعر طباً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر منصرفاً في استخدامه كما يبين الحاتمي.

وذكر ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ) أَنَّ الحشو هو "أَنْ يكون في داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنًى، وإنما أدخله الشاعر لإقامة الوزن"<sup>(3)</sup>. ويعد الحشو من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن لأنه يُحشَى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن، وتمثّل القيرواني بقول عبد الله بن المعتز صِفْ خَيْلاً<sup>(4)</sup>:

صَبِّبْنَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا  
فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سَرَاعُ وَأَرْجُلُ

فقلوه: (ظالمين) حشو لإصلاح الوزن، ولو تركها لاختل وزن البيت الشعري ويمكن الاستعناء عنها من حيث المعنى، ولكن مجيئه بها مبالغة في المعنى أشد مبالغة تشعروا بأن وجودها أحسن من تركها<sup>(5)</sup>، وعدُّ هذا البيت من أمثلة الاحتراز بل من التحرز الذي يوجب الطعن، وهو أن يأتي المتكلم بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن فيأتي بما يحترز من ذلك الطعن، فإنه لو لم يقل (ظالمين) لكان للمعترض أن يقول: إنما ضربت هذه الخيل لبطئها. وقال فيه ابن رشيق: "وهذا شبيه بالتتميم"<sup>(6)</sup>.

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص ص 218-219.

(2) الحائمي، حلية المحاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشد، العراق، 1979م، ص 157.

(3) ابن رشيقي القسرواني، العمدة، قدم له وشرحه: صلاح الدين الخواري وهدى عوده، دار الخلال، بيروت، ط 1، 1996م، 113/2.

(4) دیوان ابن المعتز، تحقیق: کرم البستانی، دار صادر، بیروت، ص 364.

(5) العملة، ابن رشتة، التغير، 113/2-114.

(6) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 114/2.

ومنه قول الفرزدق<sup>(1)</sup>:

سَتَاتِيكَ مِنِّي - إِنْ بَقِيَتْ - قِصَائِدُ يُقْصَرُ عَنْ تَحْبِيرِهَا كُلُّ قَائِلٍ

فقولُه (إِنْ بَقِيَتْ) حشو في ظاهر لفظه، أفاد معنى جديداً زائداً دون أن يكون وراءه فائدة في البيت ولو حذفناه لأفسد وزن البيت الشعري. "وهو سببه بالالتفات من جهة، وبالاحتراس من جهة أخرى"<sup>(2)</sup>.

وأضاف في موضع آخر: "فما كان هكذا فهو الجيد، وليس بحشو إلا على المجاز أو بعد أن يُنْعَتَ بالجودة والحسن، أو يضافا إليه، وإنما يطلق اسم الحشو على ما قدمت ذكره مما لا فائدة فيه"<sup>(3)</sup>، ويستشهد ببيت العتّابي على ذلك:

إِنْ حَشَوُ الْكَلَامَ مِنْ لَكِنَّةِ الْمَرِّ عَ وَإِجْازَهُ مِنْ التَّقْوِيمِ

فجعل الحشو لكنة إذا لم يكن وراءه عظيم فائدة ولا منفعة.

ويبين ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) أن من وضع الألفاظ موضعها أن لا تقع حشواً "وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي، إن كان الكلام منظوماً، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثوراً من غير معنى تفيده أكثر من ذلك"<sup>(4)</sup>. فهو أصل لإقامة الوزن في الشعر. أما في النثر فليقصد السجع وتساوي الفصول وتأليفها.

وينص على أن الأصل في الحشو عدم الفائدة، بقوله: "من غير معنى تفيده أكثر من ذلك" فكانه زينة لفظية يمكن الاستغناء عنه، ولا فائدة فيه، ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يُدْعَ لغواً. وهذا ما صرح به عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) فقد عدَّ الحشو مكروهاً ومذموماً، فيقول: "وأما الحشو فإنما كُرهَ وَدُمَ، وَأُنْكِرَ وَرُدَّ، لأنه خلا من الفائدة ولم يخلُ منه بعائدة ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يُدْعَ لغواً"<sup>(5)</sup>. وسيرد الكثير من أمثلة الحشو في باب الاعتراض والتنميم والاحتراس والتكميل.

أنواع الحشو عند البلاغيين:

بين أبو هلال العسكري (ت 395هـ) أن "الحشو على ثلاثة أضرب: اثنان منها مذمومان، وواحد محمود"<sup>(6)</sup>. فأحد المذمومين هو إدخالك الكلام لفظاً لو أسقطته منه لكان الكلام تاماً مثل قول الشاعر:

(1) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987، ص 455.

(2) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 114/2.

(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 114/2.

(4) عبد الله بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1994، ص 138 - 139.

(5) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الأسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1996م، ص 23.

(6) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي وزميله، المكتبة العصرية، بيروت، 1998م، ص 48.

أنعي فتى لم تذر الشمس طالعةً — يوماً من الدهر — إلا ضرّاً أو نفعاً  
 فقوله: (يوماً من الدهر) حشو لا يحتاج إليه البيت إلا لإقامة الوزن، أما من حيث المعنى فهو  
 مذموم؛ لأن الشمس لا تطلع ليلاً، ومنه قول بعض بني عباس عن ابن الأعرابي:  
 أبغذ بني بكر أو مل مقبلاً — من الدهر أو آسي على إثر مذبذب  
 وليس وراء الفوت شيء يردّه — عليك إذا ولى سوى الصبر فاصبر  
 أولاك بنو خير وشرّ كليهما — جميعاً ومعروف — أريد — ومنكر  
 فقوله: (أريد) حشو وزيادة، وقوله (كليهما) يكاد يكون حشواً، وليس به بأس<sup>(1)</sup>  
 والضرب الآخر المذموم: هو الإتيان بكلام طويل لا فائدة في طوله، ويمكن أن يعبر عنه  
 بأقصر منه<sup>(2)</sup> مثل قول النابغة الذبياني<sup>(3)</sup>:

تَبَيَّنَتْ آيَاتُ لَهَا فَعَرَفْتُهَا — لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعِ  
 والأفضل قوله (السبعة أعوام) فحشا البيت بما لا وجه له. وهذه زيادة في الكلام لغير فائدة.  
 وزيادة الحشو نوعان: زيادة متعينة وهي المقصودة في هذا الباب ويطلق عليها حشو، ودلالاتها إفساد  
 المعنى كما مرّ من أمثلة، ومنها قول المتنبي<sup>(4)</sup>:  
 ولا فضل فيها للشجاعة والندى — وصبر الفتى لولا لقاء شعوب<sup>(5)</sup>  
 فلفظة (الندى) حشو سخيّف أفسد المعنى.  
 وأمّا عدم إفساد المعنى فقول زهير<sup>(6)</sup>:  
 وأعلم علم اليوم والأمس قبله — ولكنني عن علم ما في غدٍ عم  
 فلفظة (قبله) لم تفسد المعنى ولكنها حشو.

(1) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 48.

(2) المرجع السابق ص 48.

(3) ديوان النابغة الذبياني، ص 52.

(4) ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1986م، 73/2.

(5) السنادي لأن المعنى لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى؛ لأن  
 الشجاعة لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الحلاك في الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل، بخلاف باذل المال فإنه لو علم أنه يموت  
 هان عليه بآله. وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1999،  
 1، ص 174.

(6) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، دار الكتب العلمية، ط 2، 1955م، ص 99.

وقول أبي العيال بن أبي عنترۃ الخفاجي<sup>(1)</sup>:

ذكرت أخى فعاودنى  
صداع الرأس والوصب

فإن لفظة (الرأس) فيه حشو لا فائدة فيه، لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس، وليس بمفسد المعنى وزيادة غير متعينة بمعنى أن الزائد في الكلام غير متعين ويختص هذا باسم التطويل، كقول عدي بن زيد العبادي<sup>(2)</sup>:

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

فإن الكذب والمين واحد.

أما الضرب المحمود فنحو قول كثير عزة<sup>(3)</sup>:

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ - وَأَنْتَ مِنْهُمْ - رَأَوْكَ تَعْلَمُوا أَنَّكَ الْمَطَالَا

فَقُولِهِ (أَنْتَ مِنْهُمْ) حِشْوٌ إِلَّا أَنَّهُ مَلِيحٌ وَيُسَمَّى أَهْلُ الصَّنْعَةِ هَذَا الْجِنْسِ اعْتِرَاضٌ كَلَامٌ فِي كَلَامٍ.

أما ابن رشيق القيرواني فلم يفصل أنواع الحشو كما فعل أبو هلال العسكري، وإنما اكتفى بالتعليق على ما ساق من شواهد شعرية ذكراً لأنواع الحشو ضمناً، فيقول: "هذا حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به ما ساق من شواهد شعرية ذكراً لأنواع الحشو ضمناً، فيقول: "هذا حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً"<sup>(4)</sup>. فكأنني ألمح أن الحشو عنده قسمان: "حشو لا فائدة فيه وحشو مليح فيه زيادة فائدة".

ففي حين نجد أن ابن سنان الخفاجي تابع العسكري في تقسيم الحشو إلى ثلاثة أقسام يقول: "وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلص من قسمين إمّا أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر، أو لم تؤثر بل دخلها فيه كخروجها منه، وإن كانت مؤثرة فهي على ضربين، أحدهما: أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاوة، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً، والقسمان مذمومان والآخر محمود"<sup>(5)</sup>. فيقسم الحشو إلى قسمين:

القسم الأول: غير مؤثر في الكلام دخوله كخروجه منه، ومنه قول أبي تمام<sup>(6)</sup>:

كالظبية الأدماء صافت فارتعت  
زهَرَ العرار الغَضُّ والجَنَاجِثَا

(1) ابن رشيقي القيرواني، العملة، 117/2.

(2) ديسوان عسدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م، ص 183، ويرى (وقدّم الأديب).

(3) دیوان کثیر عزت، جمعہ: إحسان عباس، دار الثقافة، بیروت، 1971م، ص 507.

(4) انظر: ابن رشيقي التميمي، العملة، 114/2، 116، 117.

(٥) ابن سنان الخفاجي، سر النصيحة، ص 139.

(6) شرح دیوان امی تمام، ضمیمہ: شاہین عطیہ، دار الکتب العلمیہ، بیروت، ص 65.

(فالجثجات) حشو جاء به لأجل القافية لا غير. فليس (للطبية) فضيلة إذا رعت الجثجات، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات، ومنه قوله أيضاً<sup>(1)</sup>:

جذبت نداء غدوة السبب جذبة فخر صريعاً بين أيدي القصاد

قوله (غدوة السبب) حشو لا طائل له وراءه إلا إقامة وزن البيت الشعري، فما نكاد نجد فضلاً ليوم السبب على بقية أيام الأسبوع، فيقول ابن سنان: "حشو لا يحتاج إليه ولا تقع فائدة بذكره". وينص على أن هذا الحشو وأشباهه مما لا تعرض في ذكره فائدة إلا لإقامة الوزن "عيب فاحش في هذه الصناعة"<sup>(2)</sup>.

الثاني: مؤثر في الكلام، وهو على ضربين:

الأول: ما يزيد الكلام حسناً وجمالاً وطلاوة، وهو المحمود، وفيه يقول عبد القاهر الجرجاني: "وقد تراءى مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول احسن موقع، ومدركاً من الرضا أجزل حظ، وذلك لإفادته إياك على مجيئه ما لا يعول في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث ترقبها، والنافعة أنتك ولم تحتسبها"<sup>(3)</sup>. ومنه قول أبي الطيب<sup>(4)</sup>:

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا

(حاشاك) حشو، لو ألغيت من البيت لصح المعنى وكان الكلام صحيحاً مستقيماً، ولكنها أفادت مع كمال الوزن دعاءً حسناً للمدوح في موضعه. فالشاعر يرى أن كل ما في الدنيا سيموت، لذا أدخل (حاشاك) كي يدعو للمدوح أن يبقى، فأدت عندها معنى الدعاء الحسن، إضافة إلى إفادتها كمال الوزن. ومنه قول عوف بن محلم<sup>(5)</sup>:

إن الثمانين - وبلغت - قد أوجت سمعي إلى ترجمان

(وبلغت) تجري مجرى (وحاشاك) في البيت السابق، لو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها، ولا يخفى على المتأمل ما لهاتين اللفظتين من معنى، ومع أننا أطلقنا عليهما (حشواً) إلا أنهما وقعتا

(1) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام ن دار المعارف، القاهرة، ط 4، 5/2، وانظر شرح ديوان أبي تمام، ص 94.

(2) ابن سنان الخفاجي، سر النصاحه، ص 145.

(3) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص 23.

(4) ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، 205/2.

(5) ابن سنان الخفاجي، سر النصاحه، ص 139.



من القبول أحسن موقع، وهذا من أقسام الحسن عنده. ويسمى في عرف البلغاء حشو اللوزينج<sup>(1)</sup> ويضرب مثلاً للشيء يكون حشوه أجود من قشره وأفضل. ذلك أن حشو اللوزينج خير من اللوزينج نفسه، فيشبهه به الحشو في الكلام؛ لأنه مع إمكان الاستغناء عنه، يُعدّ أحسن وأجمل من الكلام الذي جاء فيه. "وهذا الضرب من البيان الفاخر نادر الوقوع في كلام العرب لنفاسته، وجلال خطرته"<sup>(2)</sup>.

الثاني: ما يؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً كقول المتنبي<sup>(3)</sup> يمدح كافوراً:

ترعرع الملك الأستاذ مكنهلاً  
قبل اكتهال أديباً قبل تأديب

فيرى الخفاجي أن قوله (الأساذ) بعد الملك نقص له كبير، فهذا اللفظ (الأساذ) قد وقع حشواً أثر في الكلام نقصاً، وأحدث في المعنى فساداً؛ لأن الغرض من المدح — كما هو معروف — تعظيم الممدوح وإعلاء شأنه لا تحقيره وتقليل قدره<sup>(4)</sup>. مع أن لفظ (الأساذ) صار لكافور بمنزلة اللقب الذي لا يجوز تغييره، وذكره المتنبي بعد لفظ (الملك) علماً منه بغرض كافور، وفيه تقريب له، وعليه فلا أرى فيه حشواً فهو مقصود لأداء المعنى الذي يريده المتنبي.

ويسمى هذا النوع حشو الأكر، "فإذا كان الحشو الممدوح يسمى حشو اللوزينج فقد سماوا الحشو المذموم حشو الأكر: وهو ما كان فيه الظرف أقبح من المظروف أو الحشو أقبح من المحشو"<sup>(5)</sup>. وفي ذلك يقول الأديب الطريف لحظة البرمكي: أُنشِدت أبا الصقر شعراً لي، فاهتز له وقال: يا أبا الحسن، لا تزل تأتينا بالغرر والدرر، إذا جاءنا غيرك بـ (حشو الأكر)<sup>(6)</sup>.

فَنُخَلِّصُ إِلَى أَنْ مَنْطُوقُ الْأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَّةِ السَّابِقَةِ يَظْهَرُ أَنَّ الْكَلِمَاتِ الَّتِي قِيلَ إِنَّهَا حُشُو جَاءَتْ لِكَمَالِ الْوِزْنِ، مَعَ أَنَّ رُؤْيَا الشَّاعِرِ الْخَاصَّةَ أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ، فَمَا أَتَى بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِلَّا لِيُظْهَرَ مَعْنَى يَرْيَدُهُ خَاصَّةً أَنَّ الْمُتَقَبِّسِي شَاعِرَ أَصِيلٍ عِنْدَهُ صَدَقَ فِي التَّعْبِيرِ عَمَّا يَشْعُرُ بِهِ. فَكُلُّ لَفْظَةٍ نَجَدْنَا أَنَّهَا عَاشَتْ فِي وَجْدَانِ الشَّاعِرِ، وَعَبَّرَتْ عَنِ انْفِعَالَاتِهِ، وَكَانَتْ نَابِعَةً مِنْ إِحْسَاسِهِ بِهَا، عِنْدَئِذٍ يَضَعُهَا مَوْضِعُهَا الْمُنَاسِبَ، فَيَتَزَيَّدُ الْكَلَامَ حَسَنًا، وَالتَّرَكِيبَ حُلَاوَةً.

(1) الموزنج ضرب من الحلواء الثمينة يذكر بإزاء الفالودج أو الفالودق وهو بإسكان الواو وكسر الزاي وفتح النون، فارسي معرب يشبه التفطيف، ويؤدم بدهن الموز، وقد وصفه ابن الرومي في قوله:

مستكشف الحشو ولكنه  
أرق جليداً من نسيم الصبا

من كل شيء يود الفتى أن يجعل الكف له مركبا

(2) علي، الجندى، الحشور، ص 852.

(3) ديو ان المتني، مصطفى، سبيتي، 212/2.

(4) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 141.

(5) علم الجندی، الحشر، ص 853.

(6) المرجع السابق، ص 853.

## الكلمات التي يكثر بها الحشو

أحصى ابن رشيقي القيرواني<sup>(1)</sup> عدداً من الكلمات التي يكثر بها حشو الكلام ومنها: "أضحى، وبات، وظل، وغدا، وقد، ويوماً"، وكان أبو تمام كثيراً ما يأتي بها في شعره. ويكره أن يستعمل الشاعر بعض الكلمات في شعره ومنها: "ذا، وذى، والذي، وهو، وهذا، وهذي"<sup>(2)</sup> وكان أبو الطيب مولعاً بها، مكثرأً منها في شعره. وقد حمله حبه فيها على استعمال الشاذ وركوب الضرورة في قوله<sup>(3)</sup>:

لو لم تكن من ذا الورى اللذ منك هو عَقِمْتُ بِمَوْلِدِ نَسْلِهَا حَوَاءُ

ويكره للشاعر أن يستعمل (حقاً) في شعره ولكن هناك شعراء يحسنون وضع الكلمة في موضعها الصحيح، ومنه قول الأخطل<sup>(4)</sup>:

فَأَقْسَمَ الْمَجْدُ حَقّاً لَا يُحَالِفُهُمْ حَتَّى يُخَالِفَ بَطْنَ الرَّاحَةِ الشَّغْرِ

فقد وضع الشاعر كلمة (حقاً) موضعها الصحيح فزاد المعنى بها حسناً وتوكيداً ظاهراً، ومنه قول عبيد الله بن طاهر في قوله لابن المعتز:

وَلَوْ قُبِلَتْ فِي حَادِثَةِ الدَّهْرِ فِدْيَةٌ لَقُلْنَا عَلَى التَّحْقِيقِ نَحْنُ فِدَاؤُهُ

فقوله (على التحقيق) حشو مليح فيه زيادة فائدة.

ومن هذا الباب أمسى وأصبح وأخواتها فتستعمل في هذا الموضع من الحشو<sup>(5)</sup> فيقول: "ويجب أن نعتبر ذلك بأن تنتظر الفائدة فيه، فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه، فالفائدة حاصلة... وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج إليه، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع إليه ويعول على النظر من جهته"<sup>(6)</sup> ف (أصبح) في قوله (أصبح العسل حلواً) حشو لأنه قد أمسى حلواً كذلك. ونقل قول الرمانى (ت 386هـ) من أن (أصبحوا) في قول الله تعالى: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾<sup>(7)</sup> لم تدل على معنى الصباح.

وردت تحت باب الحشو مصطلحات رأى مطلقوها أنها تشبه الحشو، ومنها:

1 - التتميم: فعندما علّق ابن رشيقي القيرواني على (ظالمين) في بيت ابن المعتز قال: "إتيانه

(1) ابن رشيقي، العملة، 116/2.

(2) المرجع السابق، 116/2.

(3) المرجع السابق، 116/2.

(4) المرجع السابق، 116/2.

(5) ابن رشيقي، العملة، 116/2، وانظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 145.

(6) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 145.

(7) سورة المائدة آية 53.

بهذه الفظة التي هي حشو في ظاهر الأمر أفضل من تركها، وهذا شبيه بالنتيميم<sup>(1)</sup>. وأرى أن القول بالنتيميم أولى من الحشو في بيت ابن المعتز.

## 2 - الالتفات والاحتراس:

وكذلك عندما علق على (إن بقيت) في قول الفرزدق<sup>(2)</sup>:

سَتَاتِيكَ مِنِّي - إن بقيت - قصائد يُقَصِّرُ عَنْ تَحْبِيرِهَا كُلُّ قَائِلٍ

قال: "فقله (إن بقيت) حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً، وهو شبيه بالالتفات من جهة، وبالاحتراس من جهة أخرى"<sup>(3)</sup>.

3 - التطويل: "وهو ألا يتعين الزائد في الكلام"<sup>(4)</sup>، فالزيادة إذا لم تحقق فائدة في الكلام تسمى تطويلاً أو حشواً وذلك إذا كانت غير متعينة، كالمترادين: الكذب والمين والنأي والبعد وأقوى وأقفر، ونوم ونعاس، وحظ ونصيب.

ومنه قول عنتره<sup>(5)</sup>:

حَيَّيْتُ مَنْ طَلَّ تَقَادِمَ عَهْدِهِ أَقْسَوَى وَأَقْفَرُ بَعْدَ أَمِّ الْهَيْثَمِ

فأقوى وأقفر بمعنى واحد، ولا يتغير المعنى بإسقاط أيهما، وأرى أنها جاءت لكمال الوزن وتأکید المعنى.

ومنه قول الحطيئة<sup>(6)</sup>:

قَالَتْ أَمَامَةٌ لَا تَجْزَعُ فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْعِزَّاءَ وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ غَلَبَا

والصبر والعزاء بمعنى واحد أيضاً. فنرى القزويني (ت 739هـ) يفرق بينهما فتارة يوضح التطويل بقوله: "وهو ألا يتعين الزائد في الكلام، كقوله: وألفى قولها كذباً وميناً"، وتارة يوضح الحشو بقوله: والحشو ما يتعين أنه زائد، وهو ضربان: ما يفسد المعنى<sup>(7)</sup>، وما لا يفسد المعنى، وذكر بعض الشواهد التي ذكرت سابقاً.

(1) العمادة، ابن رشيق القيرواني، 114/2.

(2) ديوان الفرزدق، ص 455.

(3) العمادة، ابن رشيق القيرواني، 114/2، وبسيوني عبد الفتاح قيود، علم المعاني، مؤسسة المختار، القاهرة ودار المعالم الثقافية،

السعودية، ط 1، 1998م، 198/2.

(4) الإيضاح في علم البلاغة، القزويني، ص 174.

(5) ديوان عنتره، دار، بيروت، ط 1، 1996م، ص 174.

(6) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987م، ص 10.

(7) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 174.







2 - هو الذي يؤثر في الكلام نقصاً، وفي المعنى فساداً، وهو ما ذكره الرازي بأنه مضموم، ومنه قول الشاعر:

فقد والشك بين لي عناء      بوشك فراقهم صُرد يصيح

فإن هذا البيت رديء الاعتراض؛ لأنه فصل فيه بين متلازمين بينهما قوة اتصال، نحو: (قد) والفعل (بَيَّن) وبين الفعل وفاعله (صدر)، وفصل بين المبتدأ (الشك) والخبر (عناء)، ومثل هذا قبيح عند سيبويه وابن جني<sup>(1)</sup> لا يغتفر لخروجه عن قوانين العربية، وانحرافه عن أقيستها. ويرى ابن الأثير أن الشاعر هنا أتم التقسيم فيما أفاد وفيما لا يفيد، وهذا من رديء الاعتراض<sup>(2)</sup>. "وهو في النثر أقبح منه في النظم؛ لأن الناظم يضطره الوزن فيعذر فيه بعض معذرة، أما النثر فلا عذر له في مثل هذا، لأنه لا يراعي وزنا يلزمه استقامة. وكتاب الله والسنة النبوية وكلام أمير المؤمنين منزّه عن هذا الاعتراض؛ لأنه غير لائق بالكلمات البليغة<sup>(3)</sup>". وهذا ابن فارس يقيد الاعتراض بالفائدة ولا يتجاوز الاعتراض عنده هذا النوع، فيقول: "ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً<sup>(4)</sup>" فهو يبين أنه من أساليب العرب وتركيبيهم، ثم يلج إلى فائدته وأثره، لا يرى إلا الاعتراض المفيد، وهو بهذا يخرج من تعريفه غير المفيد، ويمثل له بقول القائل: "اعمل - والله ناصري - ما شئت" إنما أراد: اعمل ما شئت. ومنه قول الشماخ<sup>(5)</sup>:

أوردت فجأً من اللُّغْبَاءِ جُلُودِي

قوله: "السلطان مرتقب" معترض بين قوله: "لولا ابن عفان"، وقوله: "أوردت"<sup>(6)</sup>. وأنا مع الاعتراض المفيد الذي يكون بمجيء المركب الاسمي أو الفعلية معترضاً بين متلازمين؛ لإفادة الكلام تقوية وتسدداً وتحسيناً، ويكون له علاقة معنوية بالكلام الذي توسط بين عنصريه وليس معمولاً لشيء منه، وهو من أساليب العرب اللغوية<sup>(7)</sup>.

نخلص ممّا سبق إلى أن الحشو هو زيادة غير معينة في التراكيب اللغوية وهو نوعان: أحدهما يفسد المعنى، وهو ما زيد في التركيب فأثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً كما وضحنا ذلك. وهذا النوع من الحشو حذفه من السياق التركيبي أولى من وجوده، ولكن الشاعر إذا عمد إلى حذفه اختل كمال الوزن.

(<sup>1</sup>) انظر: مسنده، الكتاب، 114/3، وابن جني، الخصائص، 390/1 - 391.

(2) ضياء الدين ابن الأثير، *المثل السائر*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939م، 190/2

(3) العلوي، الطراز، ص 286.

(4) ابن فارس، الصحاح، ص 190.

(5) ديهان الشماخر بن: ضارر الديناني، حققه وشرحه: صلاح الدين الخادي، دار المعارف، مصر، ص 122.

(6) ابن فارس، الصحاح، ص 190.

(7) أبو السعود حسين الشافعي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1990، ص 119.

والنوع الثاني من الحشو: لا يفسد المعنى بل يزيد الكلام حسناً وجمالاً إضافة إلى كمال الوزن، وهذا النوع من الحشو يشارك الاعتراض في دلالته وفائدته. ويكون بوجود كلمة أو جملة في التركيب بين متلازمين يمكن الاستغناء عنهما، فلو أسقط من التركيب لبقى الكلام على حاله في الإفادة، ودخل التركيب لفائدة جارية مجرى التأكيد.

وعلى هذا فإن الاعتراض والزيادة والحشو الذي يشارك الاعتراض ودخل التركيب لفائدة جارية مجرى التأكيد بحيث لا يؤثر على معنى الجملة إذا حذف هو إقحام في التراكيب يمكن الاستغناء عنه نحوياً.

ثالثاً: الاعتراض وما يردفه:

الاعتراض مصطلح من المصطلحات التي اشتغل بها البلاغيون، وبينوا مواضعه ودلالاته إلا أن هذا المصطلح كان مضطرباً عندهم بعكس النحويين فقد كان عندهم مستقراً<sup>(1)</sup> فجدده يكرر بتسميات مختلفة تارة الالتفات، وتارة أخرى الاستدراك، وثالثاً التتميم، ورابعاً التمام، وخامساً التكميل، وسادساً الحشو، ومعظمها من اصطلاحات البيانيين فلم اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين<sup>(2)</sup>.

### أ) الالتفات والاعتراض

الالتفات هو التحول من معنى إلى آخر، أو عن ضمير إلى غيره، أو عن أسلوب إلى آخر، وأول من اصطلح هذه التسمية الأصمعي (ت 211هـ)<sup>(3)</sup>، وهو عنده "انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك، ومنه الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر" <sup>(4)</sup> أما عند قدامة بن جعفر فهو: "أن يكون الشاعر آخذاً في معنى، فكأنه يعترضه إماماً شك فيه، أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً على ما قدمه، فإما أن يؤكد أو يذكر سببه، أو يحل الشك فيه..." <sup>(5)</sup>. في حين بين العسكري أن الالتفات ضربان:

الأول: "أن يفرغ المتكلم من المعنى، فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به"<sup>(6)</sup>.

(1) ابن المعتز، البديع، ص 154. وانظر: العسكري، كتاب الصناعتين، ص 392.

(2) ابن جني، الخصائص، 335/1، وانظر: فخر الدين الرازي، نهاية الإنجاز في دراية الإعجاز، ص 287، ابن هشام، مغني اللبيب،

459/2، حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 20.

(3) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط 2، 1969م، ص 30، وانظر: فتح الله أحمد سليمان الأسلوبية، ص 185.

(4) ابن المعتز، البديع، ص 152.

(5) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 146.

(6) العسكري، الصناعتين، ص 392.



وفي الضرب الثاني: يكرر ما جاء به قدامة<sup>(1)</sup>. فالالتفات عند ابن المعتز وقدامة والعسكري ومن تبعهم<sup>(2)</sup> غير ابن رشيقي باب ثابت واضح الدلالة إلى جانب باب الاعتراض. في حين نجد ابن رشيقي جعل الاعتراض وأمثله تحت باب الالتفات<sup>(3)</sup> فهو يشرح كيفية حدوث الالتفات، ويكرر ما جاء به سابقوه ولكنه جعل إطلاق الكل على الجزء، فالاعتراض جزء — كما أرى من ضمن الالتفات في معناه الواسع. وهو التحول أو الانحراف عن المؤلف من القيم أو الأوضاع أو أنماط السلوك، فهو تحول أسلوبى أو انحراف — غير متوقع — على نمط من أنماط اللغة<sup>(4)</sup>. فكما أسلفنا أن الاعتراض خاطر طارئ عند المتكلم يمنع مجرى التركيب أن يسير وفق أنماط اللغة. فيأتي بكلمة أو جملة بين متلازمين وهو بهذا الشأن يشارك الالتفات مع اتساع دائرة الالتفات كما وضحنا، ولا غرو أن يحصل هذا الخلط لقوة التماثل والملاءمة في الدلالة لهذين المصطلحين؛ مع أن أبا القاسم السلجماسي<sup>(5)</sup> انتقد هذا الخلط دلالة الاعتراض والالتفات، واعتراض على من جعل مصطلح الالتفات مشتركاً مع الاعتراض، ويرى أنه غلط من عدهما نوعاً واحداً غير متباين. وأورد ابن رشيقي قول كثير عزة<sup>(6)</sup>:

لو ان الباخلين — وأنت منهم —  
رأوك تعلموا — أنك المطال

على أنه التفات مع أنه اعتراض بين اسم (أن وخبرها) وهو قوله (وأنت منهم) فهو اعتراض كلام في كلام. وبين أن ابن المعتز ذكر ذلك وجعله باباً على حدثه بعد الالتفات وسائر الناس يجمع بينهما<sup>(7)</sup> وذكر قول النابغة<sup>(8)</sup>:

ألا زعمت بنو عنبس بأنبي  
— ألا كذبوا — كبير السن فاني  
ومنه قول عوف بن محلم<sup>(9)</sup>:

إن الثمانيين — وبلغتها —  
قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

"فقوله (وبلغتها) التفات، وقد عده جماع من الناس تنميماً، والالتفات أشكل وأولى بمعناه"<sup>(1)</sup>. مع

(1) المرجع السابق، ص 392 — 393.

(2) انظر: ابن المعتز، البديع، ص 152 — 154 قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 146، العسكري، الصناعتين، ص 392. ضياء

الدين ابن الأثير، المثل السائر، 4/2.

(3) ابن رشيقي، العمدة، 71/2.

(4) حسن طيل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 11.

(5) أبو القاسم السلجماسي، المترع البديع في تحسين أساليب البديع، تحقيق: علاء الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1981م — ص

442، وانظر: حسن طيل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 22.

(6) ديوان كثير عزة، ص 507، ويرد هنا البيت تحت باب الحشو المحمود عند العسكري، انظر: العسكري، الصناعتين، ص 48.

(7) ابن رشيقي، العمدة، 71/2، وانظر: ابن المعتز، البديع، ص 154.

(8) ديوان النابغة الذبياني، ص 159.

(9) ابن رشيقي، العمدة، 72/2.

مع أن هذه الشواهد جميعاً ترد تحت باب الاعتراض عند ابن المعتز<sup>(2)</sup>، والعسكري<sup>(3)</sup>، ومن تبعهم. وكأن ابن رشيق عندما يعد الاعتراض جزءاً من الالتفات بمعناه الواسع يلتفت فيه إلى الجانب المعنوي قبل الجانب التركيبي، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الاعتراض باب من أبواب شجاعة العربية<sup>(4)</sup>، كما أن الالتفات يسمى شجاعة العربية عند ابن الأثير (ت 637هـ)<sup>(5)</sup>، ويرى الدكتور عز الدين إسماعيل "أن المساواة بين الالتفات وشجاعة العربية ليست دقيقة؛ لأن الالتفات ليس سوى نوع أو جنس أعم وأشمل من شجاعة العربية"<sup>(6)</sup> والاعتراض عند الحائمي هو الالتفات. يقول في تعريفه للالتفات: "أن يكون الشاعر آخذاً في معنى فيعدل عنه إلى غيره قبل أن يتم الأول، ثم يعود إليه فيتممه، فيكون فيما عدل إليه مبالغة في الأول وزيادة في حسنه"<sup>(7)</sup>.

وقد أورد أبو طاهر البغدادي تلك العبارات بعينها في تعريفه للالتفات، ثم يقول معلقاً على بيت جرير:

متى كان الخيام بذي طلوح      سقيت الغيث أيتها الخيام

ومعنى الالتفات فيه أنه اعترض في الكلام، فقلوه (سبقت الغيث) جملة معترضة، ولو لم يعترض لم يكن ذلك التفاتاً<sup>(8)</sup> وخص هذا النوع باسم الالتفات، وخص الآخر باسم الاعتراض "وفاً في الأول لاستعمال الاسم عند الجمهور وفي الثاني لموضوع صناعة النحو لمشابهة هذا المعنى الملقب اعتراضاً للمعنى الذي يلقيه النحويون كذلك، وإن كان المعنى البلاغي أعم وضعاً"<sup>(9)</sup>.

(ب): الاعتراض والتتميم:

التَّمِيم عند قدامة "هو أن يذكر الشاعر المعنى فلا يدع من الأحوال التي تتم بها صحته وتكمل

(1) ابن رشيقي، العمدة، 72/2.

(2) ابن المعتز، البديع، ص 154.

(3) العسكري، الصناعتين، ص 394.

(4) نجسم الدين بن الأثير الحلبي، جوهر الكبر، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 130، نقلًا عن: عز الدين إسماعيل، جماليات اللغة، من كتاب (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبو اللو للنشر، القاهرة، ص 881.

(5) ابن الأثير، المثل السائر، 4/2. وقد أشار إلى شجاعة العربية قبل الحلبي ابن جني، وجعلها باباً مستقلاً تحت عنوان (باب شجاعة العربية) انظر: ابن جني، الخصائص، 360/2.

(6) عن الدين إسماعيل، جماليات اللغة، ص 881.

(7) الحاتمي، حلية المخاضرة في صناعة الشعر، ص 157، وانظر: ابن رشيقي، العمدة، 71/2.

(8) عبد القادر حسين، فن البلاغة، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1977 م ص 110، وانظر: حسن طيل، أسلوب الالتفات في

البلاغة القرآنية، ص 18.

(9) أبو القاسم السلجماسي، المترع البديع في تحسين البديع، ص 442.

معها جودته شيئاً إلا أتى بها<sup>(1)</sup>. وهو عند العسكري "أن توفي المعنى حظه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورد، أو لفظاً يكون فيه تأكيد إلى تذكره"<sup>(2)</sup> ويبين ابن رشيق "أنه محاولة الشاعر معنى، فلا بدع شيئاً يتم به حسنه إلا أوردته وأتى به"<sup>(3)</sup> ويأتي التتميم لتقيد الكلام بفضلة لقصد المبالغة أو للصيانة عن احتمال الخطأ، أو لتقويم الوزن<sup>(4)</sup>. فالتتميم يأتي لمعان<sup>(5)</sup>.

المعنى الأول: المبالغة، ومنه قول زهير<sup>(6)</sup>:

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالْهِنْدَى خُلْفًا

فقوله (على علاته) تتميم للمبالغة. فالكريم على علاته هَرَمٌ.

المعنى الثاني: الصيانة عن احتمال الخطأ (الاحتباس)، ومنه قول الشاعر<sup>(7)</sup>:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مَفْسُودِهَا صَوَّبُ الرِّبِيعَةِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

فقوله (غير مفسدها) فضلة واردة لرفع الإيهام الحاصل ممن يدعو على الديار بكثرة المطر ليكون مفسداً لها. فهي احتراز لصيانة معنى من الفساد.

والتتميم نوعان:

1 - تتميم لفظي: وهو الذي يؤتى به لإقامة الوزن، بحيث إنه لو طرحت الكلمة استقل معنى البيت دونها ولكن اختل توازنه ويفيد مع إقامة الوزن ضرباً من البديع<sup>(8)</sup>، نحو قول المتنبي<sup>(9)</sup>:

وَحْفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لَهَيْبِهِ يَأْجُتْنِي لِرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمًا

فقد جاء الشاعر باللفظتين (يا جنتي) لإقامة الوزن، وفي الوقت نفسه أفاد تتميم المطابقة بين (الجنة، وجهنم).

2 - تتميم معنوي: وهو الذي يؤتى به لإكمال المعنى، ويجيء للاحتباس والمبالغة والاحتياط<sup>(10)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشْكُونًا وَبَيْتًا وَأُسُورًا﴾<sup>(11)</sup>. فقوله (على

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 137.

(2) العسكري، الصناعتين، ص 389.

(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 81/2.

(4) انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، 81/2، والعلوي، الطراز، ص 449 - 450.

(5) انظر: ابن رشيق القيرواني، 81/2، العلوي، الطراز، ص 450.

(6) ديوان زهير، ص 53.

(7) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1916م، ص 88، ويروى (فستى بلادك) وانظر: العلوي، الطراز، ص 450.

(8) العلوي، الطراز، ص 450.

(9) ديوان المتنبي، 57/1.

(10) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 81/2.

(على حبه) تتميم للمبالغة التي تعجز عنها قدرة المخلوقين<sup>(2)</sup>.

نخلص إلى أن هناك شواهد تدرج تحت باب التتميم في حين هي من الاعتراض، فكل شاهد وقع فيه الاعتراض، أو ما يسمى بالتتميم بين متلازمين، يطلب كل منهما الآخر، ويمكن أن يستغني عنه فهو اعتراض. فلا يمكن أن نقول إن (على حبه) اعتراض؛ لأنه وقع بين فعل الشرط وجوابه، ويمكن أن يستغني التركيب عنه. ولكن له دلالة ومعنى كما أسلفنا.

### ج) الاعتراض الاحتراس

الاحتراس لغة: هو التحفظ في انتباهه وتيقظ<sup>(3)</sup>، وهو "ذكر معنى فيه غموض ثم الإتيان بما يزيل هذا الغموض"<sup>(4)</sup>. ولم يرد (الاحتراس) على أنه باب مستقل عند المتقدمين من البلاغيين<sup>(5)</sup>، بل كانوا يعونونه معنى من معاني التتميم، في حين ورد على أنه باب مستقل عند القرويني<sup>(6)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوَاءٍ﴾<sup>(7)</sup>. فقوله (من غير سواء) احتراس من توهم البرص مثلاً، ونجد أن الاحتراس قد لا يقع بين متلازمين، ويكون في فضلة لها ارتباط إعرابي بما قبلها وإن كان في معناه يشارك الاعتراض فإنه يختلف عنه؛ لأن الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب. ومن أمثلة وقوع الاحتراس بين متلازمين ويشارك حينها الاعتراض قول طرفة بن العبد<sup>(8)</sup>:

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوبُ الربيع وديمه تهمى

فقوله (غير مفسدها) احتراص عن المطر المسترسل الذي يسبب الخراب والدمار، وقع بين متلازمين. ويسمى التكميل بالاحتراص عند القزويني<sup>(9)</sup>، وهو اعتراض توسط بين متلازمين. ومنه قول عبد الله بن المعتز في وصف الخيل<sup>(10)</sup>:

صَبَّيْنَا عَلَيْهَا - ظَالِمِينَ - سَيَاطِنًا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سَرَّاعٌ وَأَرْجُلٌ

فقوله (ظالمين) احتراز بين الفاعل ومفعوله، دفع له ما قد يتوهم من أنها بطيئة في المشي،

(1) سورة الإنسان، آية 8.

(2) ابن رشيقي القيرواني، العمدة، 82/2، وانظر: العلوي، الطراز، ص 450.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة: حرس. 48/6.

(4) انظر: الشرويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(5) انظر: العسكري، الصناعتين، ص 389، ابن رشيق، العمدة، 81/2، 113، 116.

(6) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(7) سورة النمل، آية 12.

(8) ديوان طرفة بن العبد، ص 88، انظر: العسكري، الصناعتين، ص 390، وابن رشيق، العمدة، 81/2، والتزويني، الإيضاح في

علوم البلاغة، ص 195، وبسيوني عبد الفتاح، علم المعاني، 210/2.

(9) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(10) دیوان ابن المعتز، ص 364.

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحَلِيمُ زَيْنَ أَهْلِهِ      مَعَ الْحَلِيمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مُهَيِّبٌ

(د) الاعتراض والتكميل:

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحَلِيمُ زَيْنَ أَهْلِهِ      مَعَ الْحَلِيمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مَهْيَبٌ

(هـ) الاعتراض والتذليل:

(1) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 113/2، 114.

(2) أبو زيد القرشي، *جمهرة أشعار العرب*، دار المسيرة، بيروت، ط 1983، ص 134.

(3) العسكري، الصناعتين، ص 389.

(4) العلوي، الطراز، ص 452.

(5) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، ص 134.

(6) يروى هذا البيت لكثير عزة وليس في ديوانه، انظر: التزوين، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(7) التكميل عند القزويني يسمى (الاحتراس) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 194.

(8) العسكري، الصناعتين، ص 373.

عند مَنْ فهم<sup>(1)</sup>

قد يشمل الاعتراض بعض صور التذييل<sup>(2)</sup> أي ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، وقعت بين جملتين متصلتين معنى، نحو فلان ينصر الحق – إن الحق منصور – ويخذل الباطل.

فمعظم علماء البلاغة ينصون على أن التذييل ضربان:

الأول: تذييل يجري مجرى المثل، ويكون في جملة أو شطر له محل من الإعراب.

الثاني: التذييل الذي لم يجر مجرى المثل.

ومن النوع الأول، قول النابغة الذبياني (3):

ولست فتى يُعْطِي على الحمد ماله  
على شَفَعْتُ أيُّ الرجال المهذبُ

فقوله: (أي الرجال المهذب) تذييل جرى مجرى المثل.

ومنه قول الحطيئة<sup>(4)</sup>:

تَزُورُ فَتَى يُعْطِي عَلَى الْحَمْدِ مَالَهُ      وَمَنْ يَغْطِ أَثْمَانُ الْمَكَارِمِ يُحْمَدُ

الشطر الثاني تذييل جرى مجرى المثل.

ومن النوع الثاني، قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ (5) فقله (وهل نجازي إلا الكفور) تنزيل غير جار مجرى المثل؛ لأن فهم معناه يتوقف على ما قبله (6). والتذليل بهذه الصورة لا يعد اعتراضاً لأن له ارتباطاً نحوياً بما سبقه. وقد جعل علماء البلاغة التذليل من طرائق الإطناب المفيد، وألحقوه ببابه، كما ألحقوا التكرار كذلك بباب الإطناب وعدوه من طرائقه.

وبعد هذا العرض نخلص إلى أن هذه الأبواب متداخلة؛ لأن الدلالة المعنوية بينها متقاربة إلى درجة كبيرة. فنجد أنه استُخدم التَّمِيم بمعنى التَّكْمِيل، والتَّذْيِيل بمعنى التَّتْمِيم، والتَّكْمِيل بمعنى الاحْتِرَاس، ونتج عن هذا التداخل ورود بعض الشواهد في أكثر من باب، ففي الوقت الذي يطلق على شاهد ما اعتراض يطلق عليه تَمِيم، كما في قول الشاعر:

فسقى ديارك غير مفسدها صَوَّبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

وهكذا، فإن الاعتراض ما وقع بين متلازمين ليس له ارتباط نحوي، أما إذا وقع بفضل ليس

(1) العلوي، الطراز، ص 453.

(2) انظر: العلوي، الطراز، ص 453.

(3) ديوان النابغة الذبياني، ص 258.

(4) ديوان الخطبة برواية وشرح ابن السكيت، ص 80، ويروى — (تزور امرأ يعطى).

(5) سورة سبأ، آية 17.

(6) الموسوعة القرآنية/ جمع وتصنيف إبراهيم الأبياري، 1984م، 41/3.

اعتراضاً؛ "لأن الفضلة لابد لها من إعراب"

ويشترك كل من التتميم والاحتراس والتكميل مع الاعتراض في المعاني والنكت البلاغية التي يأتي من أجلها، على مذهب من رأى أن الاعتراض هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما، وبعضهم قال: لنكتة سواء كانت دفع التوهم أو غيره. ويرى العلوي<sup>(1)</sup> أن التتميم والتكميل (الإكمال) مشتركان في أنهما إنما زيدا من أجل دفع الوهم، فمن جهة اللفظ: فإن التتميم إنما يقال في شيء نقص ثم نَمَّ بغيره، أما التكميل فإنه تام لم ينقص منه شيء إلا أنه أكمل.

ومن جهة المعنى: فالتتميم يرفع الخطأ مما ليس ذمّاً، في حين التكميل: يرفع الذمّ المتهوم إذا لم يذكر مع أن هناك تدخلاً كبيراً جداً بين أمتلئهما، فنجد أن الشاهد يرد في الاعتراض والاحتباس والتّميم والتكميل؛ لأن جانب التفريق هنا المعنى، فكل كاتب يضعها من منظور تفسيره هو.

وكما بينا فيما سبق أن الاعتراض هو أن يأتي في مجرى الكلام كلمة أو جملة أو أكثر لا محمل لها من الإعراب لنكتة بلاغية، وأقصد الاعتراض المفيد. ويلاحظ أن مفهوم الاعتراض عند البلاغيين أعم من مفهومه عند النحاة، وذلك لأن البلاغيين يعدون الواقع بين الكلامين المتصلين معنى لا لفظاً جملة اعتراضية، أما النحاة فلا يسمونها اعتراضية، حتى يكون ما قبلها وما بعدها بينهما اتصال لفظي، ومن هنا كان اهتمام النحاة بمواضع الجملة الاعتراضية، واهتمام البلاغيين بدلالاتها وأغراضها. ومما سبق نتبين أن الاعتراض في العربية له قيمة تعبيرية كبرى، وأثر لغوي عظيم، وبدا ذلك من خلال ما قدمنا من شواهد قرآنية وشعرية حقيقة جليلة لا تخفى على دارس، ولا تغيب عن باحث، وتلك الحقيقة تكمن في الدلالة المعنوية التي يضيفها الاعتراض، "وذلك لأن الاعتراض يضفي على الأسلوب تقوية وتوضيحاً وتحسيناً وتسدداً. وهو دليل صادق على رحابة التعبير في اللغة العربية، وإحكام تراكيبها، ودقة بنائها الأسلوبية"<sup>(2)</sup>. وبين العلوي<sup>(3)</sup> أن الاعتراض يدخل لفائدة جارية مجرى التأكيد وهو باب من أبواب البلاغة والفصاحة.

وعليه فإن هناك اتصالاً وثيقاً بين الاعتراض والحشو. فكل ما دخل التركيب بين متلازمين مع إمكانية الاستغناء عنه، دون أن يحدث خللاً في التركيب يعد اعتراضاً (حشواً)، من غير أن نغفل الجانب المعنوي له كما بينا ذلك في دلالات الاعتراض.

## خلاصة

الحشو والزيادة واللغو والاعتراض والالتفات مصطلحات تناولها علماء العربية في كتبهم —  
فالحشو أشيع تلك المصطلحات في التراث البلاغي لا يراد منه ظاهر لفظه، وهو مرادف للاعتراض

(1) العلمى، الطراز، ص. ص 452 - 453.

(2) عبد المنعم عبد الله، الاعتراض في اللغة العربية، ص 39.

(3) العلوي، الطراز، ص 283.

عند البلاغيين، ويدل على الزيادة المفيدة وغير المفيدة. وهو عند سيبويه صفة غير مستحبة لكل ما فصل بين متلازمين، نظراً لشدة الاتصال بينهما، يقول: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو"<sup>(1)</sup>. ويعد الحشو مرادفاً للاعتراض إذا وقع بين متلازمين بحيث لا يؤثر إسقاطه من التركيب في معنى الجملة. ويرى الزركشي أن الأولى اجتناب عبارة الحشو واللغو في الآيات القرآنية، فالكلمة حشو أو لغو من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى<sup>(2)</sup>.

— الزيادة مصطلح يطلق على كل ما دخل بين متلازمين، يمكن إسقاطه دون أن يحدث خللاً في التركيب، من غير أن نغفل الجانب الدلالي للزائد، ويشمل جميع أقسام الكلام (الأسماء والفعال والحروف). والزيادة تنسب إلى جملة الكلام (التركيب) لا إلى الكلمة المجاورة.

— اللغو مصطلح يطلق ويراد به كل ما دخل التركيب دون أن يغير أصل المعنى، بل يمنحه قوة وتأكيذاً، فقد عدّ سيبويه (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضُهم ميثاقهم﴾ لغواً في "أنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي تأكيد للكلام"<sup>(3)</sup>. وذكر في موضع آخر أن الفصل بين الجار والمجرور لا يجوز، وعدّه حشواً<sup>(4)</sup>. فهو يرادف بين الحشو واللغة، ويعدهما صفة غير مقبولة. فاللغو حكم يطلق على الزائد في التركيب، ويدل أحياناً على صفة غير مقبولة لكل ما فصل بين متلازمين بينهما اتصال وثيق. أما التوكيد فهو مصطلح وظيفي، يبين وظيفة الحشو أو اللغو في التركيب.

— الاعتراض من المصطلحات التي تناولها النحاة والبلاغيون، فبينوا مواضعه ودلالاته بيد أن المصطلح كان مضطرباً عند البلاغيين، فقد تكرر عندهم بتسميات مختلفة، منها: الالتفات والاحتراس والتتميم والتكميل والحشو... وهو من طرق الإطناب، وجزء من الالتفات بمعناه الواسع — ولهذا جعل ابن رشيّق القيرواني جميع أمثلة الاعتراض تحت باب الالتفات — فإذا وقع بين متلازمين لا يؤثر إسقاطه من التركيب في معنى الجملة يعد اعتراضاً، ولا يقف عند الجمل فقط بل يتعداه إلى جميع أقسام الكلم، ولا بد أن يتصل الاعتراض بالكلام الذي وقع معترضاً فيه؛ لأنه مسوق لتوكيده وتقريره. وهناك فروق دلالية بين الحشو والاعتراض: فالحشو حكم يطلق على المفيد وغير المفيد، أما الاعتراض فمسمى يطلق على المفيد فقط، مع أن بعض البلاغيين قد ساووا بينهما.

\*\*\*

(1) سيبويه، الكتاب، 111/3.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 149/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 221/4.

(4) سيبويه، الكتاب، 111/3.



## المصادر والمراجع

- \* أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1996م.
- \* أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1998م.
- \* الأسلوبية، فتح الله أحمد سليمان، الدار الفنية للنشر، مصر، 1990م.
- \* الاعتراض في اللغة العربية، عبد المنعم عبد الله، مجلة الفيصل، العدد الرابع والثمانون بعد المئة، لسنة 1992م.
- \* الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، ط 1، 2003م.
- \* الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق عبد الحميد هندواوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1999م، 1، ص 174.
- \* البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، عيسى البابي الحلبي، ط 2.
- \* البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، محمد أبو موسى، دار الفكر، مصر.
- \* البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2، 1969م.
- \* البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1993م.
- \* جماليات اللغة من كتابة (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبولو للنشر، القاهرة.
- \* الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1985م.
- \* جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، دار المسيرة، بيروت، ط 1983، ص 134.
- \* جوهر الكنز، نجم الدين بن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- \* حروف المعاني وزياتها في التركيب، علي النوري، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس، العدد الثاني عشر لسنة 1995م.
- \* الحشو، علي الجندي، مجلة الأزهر من ص 850 - ص 853 القاهرة، الجزء السابع، السنة الرابعة والثلاثون، يونيه، 1962.
- \* حلية المحاضرة في صناعة الشعر، الحاتمي، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشد، العراق، 1979م.
- \* الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.
- \* ديوان ابن المعتز، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
- \* ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام دار المعارف، القاهرة، ط 4.
- \* ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987م.
- \* ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- \* ديوان الفرزدق، شرحه وضيظه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987.
- \* ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1986م.
- \* ديوان زهير، دار صادر، بيروت، ص 86.
- \* ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1961م.
- \* ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م.
- \* ديوان عنتره، دار صادر، بيروت، ط 1، 1992م.
- \* ديوان كثير عزة، جمعة: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م.
- \* سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق على فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1994.

- \* شرح المفصل، ابن يعش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- \* شرح ديوان أبي تمام، ضبطه: شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- \* شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
- \* شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه الإمام أبي العباس احمد بن يحيى الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- \* الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، تعليق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- \* ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله بابعير، رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الأستاذ الدكتور علي الحمد، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن، 1993م.
- \* علم المعاني، بسنيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار، القاهرة ودار المعالم الثقافية، السعودية، ط1، 1998م.
- \* العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني، قدم له وشرحه: صلاح الدين الهواري وهدي عودة، دار الهلال، بيروت، ط1، 1996م.
- \* فن البلاغة، عبد القادر حسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1977م.
- \* في المصطلح العربي، علي توفيق الحمد، free web sit hostin fresservers com الصفحة الخامسة.
- \* الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرحه الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
- \* كتاب التعريفات، الشريف علي الجرجاني، دار
- الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
- \* كتاب الصنائع، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي وزميله، المكتبة العصرية، بيروت، 1998م.
- \* كتاب الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، مراجعة وضبط: محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1995م.
- \* الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط1.
- \* المثل السائر، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939م.
- \* المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه، أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1990م.
- \* المتقضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث، الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.
- \* المنزوع السبديع في تحسين أساليب البديع، أبو القاسم السلجماسي، تحقيق: عادل الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1981م.
- \* نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- \* نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت 1985م.
- \* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، بيروت.

